

الرجولية والهندية في قصة عزبت على ابن الحشر فانه اذا ثبت احد
اختصاص ابن الحشر بهذه الصفات هي ثبوتها له ترك القرع باقتضاه
بها بان يقول لانه مختص بها وخوه محبور عطف على ان يقول او
منسوب عطف على ان يختص بها مثل ان يقول سمعت ابن الحشر
او السامحة لابن الحشر او السمع ابن الحشر او حصل السامحة
له او ابن الحشر سمع كذا في الفتاح وبه تعرف ان ليس المراد بالا
ختصاص ههنا الحصر الى الكناية اي ترك القرع الى الكناية بان جعلها
ان تلك الصفات في قبسها على ان جعلها ذوقية وهي يكون فوفا
بخطها الرؤسا مضرورة عليه اي على ابن الحشر فافاد الثابت الصفاة
المذكورة له لانه اذا ثبت الامر في مكان الجمل وخبره فقد ثبت له
وخوه اي مثل الثلث المذكورة كونه الكناية نسبة الصفة الى اللون
بان يجعل فيها يحط به وسم عليه قولهم المحدثين توبيخ والكرم بين
بريد حيث لم يصرح سوب الحمد والكرم ايل كمنع به عن ذلك يكونها
بين يديده وشوهن بيد فان قلت ههنا فسر رابع وهو ان يكون
المطلوب بها صفة ونسبة معا فكولنا كثير الرماد في ساحة زيد
قلت ليس ههنا كناية واحده بل كنياتان احدهما المطلوب بها نفس

نفس الصفة وهي كثرة الرماد كناية عن المضافية والثانية عن
المطلوب بها نسبة المضافية الى زيد وهو جعلها في ساحة ليعيد
اشياتها له والموصوف في هذين القسمين بين الثالث والثالث
قد يكون غير مذكور في بدء فانه كناية عن نية صفة الاسلام عن المحدث
وهو غير مذكور في الكلام وقوله في عرض من يؤتي معناه في التصريف
به يقال نظرت اليد من عرض بالضم امر مد جانب وانصبه قال المسكوي
الكناية تفاوت الى تعريض وتاييح وزمن وايماء وامشارة ولم
يقبل بتقسيم لان التعريض وامثاله كما ذكر ليست من اقسام الكناية
فقط بل هي اعم كذا في شرح الفتاح وفيه نظر والاقرب انه انما قال
ذلك لان هذه الاقسام قد بدض ويختلف باختلاف الاعتيار
من الوضع والخفاء وقالة الوسائط وكثرتها والمناسبة العرضية
التعريض اي الكناية اذا كانت عرضية مستترة لاجل موصوف
غير مذكور كان المناسب ان يطلق عليها اسم التعريض لانه امالة
الكلام الي عرض يدل على المقصود يقال عرضت لفلان وبغلان
اذا قلت لولا وانت تعيينه فكانت اشترت الي جانب ويريد
جانبا اخر والمناسبة لغيرها اي غير العرضية ان كثرت الوسائط

والسنة من اسم الكناية من ساحة
والسنة من اسم الكناية من ساحة